كـلـمـة الـعـــدد

قيس ماضي فرّو*

يتناول هذا العدد من "جدل" أهمّيّة الشهادات الشفويّة في كتابة التاريخ الفلسطينيّ. لا شكّ أنّ "التاريخ الشفويّ" ما زال محطّ نقاش، وذلك أنّ بعض المؤرّخين ما زالوا يرفضون منحه الشرعيّة، على اعتبار أنّه لا يرقى إلى التاريخ الوثائقيّ المعتمِد على الشهادات المكتوبة. لكن هذا النقاش لم يُفْضِ إلى وضع قواعد معرفيّة تؤكّد أنّ الشهادات المكتوبة والمنقولة شفويًّا تمثّل الماضي كما كان، وأنّ الحدث الموصوف في الوثائق والصور وفي الشهادات الشفويّة هو نفسه الحدث كما كان عند حصوله. يبقى النقاش، إذًا، حول الفرق بين المنهجيّات المستخدَمة في التاريخ الشفويّ وتلك المستخدَمة في التاريخ الوثائقيّ، وبين أهداف كلّ منهما. فالتاريخ الشفويّ له أهداف خاصّة به، لا يستطيع التاريخ الوثائقيّ في كثير من الأحيان تحقيقها، وفي كثير من الأحيان يلجأ بعض المؤرّخين الوثائقيّين إلى شهادات شفويّة تستطيع أن تؤكّد أو تنفي شهادات مكتوبة. من الملاحظ أنّ الاعتراض على التاريخ الشفويّ يحمل في طيّاته أبعادًا أيديولوجيّة، بحيث إنّ غالبيّة المعترضين عليه ينتمون إلى جماعات وشعوب مسيطرة، بينما غالبيّة المدافعين عنه يمثّلون جماعات وشعوبًا مهمّشة.

يحتوي هذا العدد من "جدل" على أربع مقالات تعالج موضوع التاريخ الشفويّ الفلسطينيّ من جوانب عدة. المقالة الأولى لقيس فرو و التي تتناول ثلاثة مواضيع أساسيّة: 1- عرضًا مقتضبًا للجانب النظريّ كما شرحه بعض من أشهَر المتخصّصين في التاريخ الشفويّ، مقارنة مع التاريخ الوثائقيّ وربط ذلك بالتاريخ الشفويّ الفلسطينيّ؛ 2- معالجة القواعد العامّة التي ينتهجها جامعو الشهادات الشفويّة وكيفيّة استخدامها في الكتابة التاريخيّة بغية الاستفادة منها في التاريخ الشفويّ الفلسطينيّ؛ 3- الوقوف على جوانب من النقاش المحتدم بين رؤية صهيونيّة تنفي مصداقيّة قدرة التاريخ الشفويّ الفلسطينيّ على تقديم رواية منافسة للرواية الصهيونيّة ورؤية فلسطينيّة تدافع عنه، عارضةً نماذجَ من أخطاء متعمّدة في التاريخ الوثائقيّ الصهيونيّ.

أمّا المقالة الثانية، فهي للبروفيسور مصطفى كبها، يتناول فيها **ضرورة استخدام الشهادات الشفويّة في كتابة التاريخ الفلسطينيَ** بسبب عمليّة التدمير التي تَعَرّض لها الموروث الثقافيّ الفلسطينيّ، ومن ضمنها أرشيفات المؤسّسات الثقافيّة والسياسيّة والمكتبات العامّة والخاصّة. يعرض كاتب المقالة مشاريع فلسطينيّة عملت في مجال جمع شهادات شفويّة، ليصل إلى نتيجةٍ مُفادُها أنّ هذه المشاريع لها ثلاثة شروط أساسيّة: التقيّد بمنهجيّة التاريخ الشفويّ، التنسيق الكامل بينها منعًا للتكرار وتحديد الأولويّات في جمع الروايات من فئات عمْريّة كبيرة.

تتناول المقالة الثالثة، التي كتبتها همّت الزعبي، **أهمّيّة الشهادات الشفويّة للنساء في عمليّة التأريخ الفلسطينيَ.** تستعرض الكاتبة باقتضاب أسباب تهميش النساء في الكتابة التاريخيّة التقليديّة وتطوّر التاريخ النسويّ الحديث، معتبرة أنّ هذا التطوّر مرّ بمرحلتين. رغم تقديم المرحلة الأولى معلومات جديدة حول النساء، فإنّها لم تغيّر في شيء من مكانتهنّ الهامشيّة. حصل التغيّر في المرحلة الثانية حينما استفاد التاريخ النسويّ من مناهج حديثة ومن استخدام الشهادات الشفويّة كمصدر مهمّ في كتابة تاريخ النساء. يمنح التاريخ الشفويّ، في نظر الكاتبة، القدرة على التعبير عن الاختلافات الشخصيّة والجندريّة والطبقيّة في المجتمع الفلسطينيّ، وتستطيع النساء عن طريق شهاداتهنّ سدَّ فجوات كثيرة في تاريخنا، ممّا يسمح في خلق تكامُل بين تجارب النساء والرجال في هذا التاريخ.

المقالة الرابعة، التي كتبها وديع عواودة، هي دعوة إلى استخدام الرواية الشفويّة: **كي لا نفقد الذاكرة.** أصبحت الشهادات الشفويّة ركنًا أساسيًا في المحافظة على هُويّة الفلسطينيّين وفي صياغة ذاكرتهم الجماعيّة، شأنهم في ذلك شأن كثير من الشعوب والجماعات المقهورة. في ظلّ واقع اللجوء والشتات، نسجت الجدّات والأمّهات رواية المكان في وعي الأجيال المولودة خارج موطنها وديارها بروايات شفويّة عفويّة حول الحياة الفلسطينيّة في القرية الفلسطينيّة التقليديّة، فتشكّلت في هذا الوعي ملامح البيوت والحواري، والبيادر والبيّارات والحقول، ومواسم الحصاد، والأفراح والاحتفالات الشعبيّة. لكي يبقى هذا الوعي نابضًا حيًا، يجب تحويل الروايات العفويّة إلى شهاداتٍ منظَّمة حسب أصول التاريخ الشفويّ المهنيّة.

*__بروفيسور قيس ماضي فرو__: استاذ في تاريخ الشرق الاوسط ومدير برنامج التاريخ في مدى الكرمل.

كيف يخدم التاريخ الشفويّ التاريخ الفلسطيني؟

قيس ماضي فرّو*

واجه التاريخ الشفويّ تحدّيات عديدة في تنافسه مع المصادر التقليديّة المدوّنة والتاريخ المؤرشَف. على الرغم من ذلك، أسّس التاريخ الشفويّ سلطته ومرجعيّته، وجرى دمجه في الكتابة التاريخية الأكاديمية، ويعود الفضل في ذلك إلى مؤرّخين شفويّين ومؤسّسات وجامعي الشهادات الشفويّة الحرفيّين. في مقالته "التاريخ الشفويّ: كيف وُلِد ولماذا؟" يضرب ألان نيفينز (1889- 1971) مثلا مما تعلمناه من كتاب **اعترافات** لجان جاك روسو بوصفه إحدى أكثر السير الذاتيّة صراحة، والتي رمى روسو من ورائه إلى كشف الحقيقة بكاملها حول نفسه. لكنّ الأبحاث الحديثة كشفت عن أنّ **الاعترافات** هي رواية محض مبتكرة. يتخيّل نيفينز حالة يطرح فيها مستجوب الأسئلةَ على روسو، عندها كانت ستمنح الأجوبة - برأيه- **الاعترافات** مصداقيّة تفوق **الاعترافات** الأصليّة المدوّنة. وبحسب نيفينز، بمقدور المستجوب الجيّد أن يوقظ الذاكرة كي يصل الى قرائن اكثر مصداقية يمكن استخدامها في منتج تاريخي.[1]

يواصل الكثير من المؤرّخين الجدل حول العلاقة بين الموادّ المسجّلة صوتيّا واستنساخها خطّيّا، ويتمحورون حول سؤال كيفيّة التعامل مع الأشرطة المسجّلة مقابل النسخ المدوّنة كتابيّا.[2] يشكّل هذا الجدل محاولة لمَوْضَعة التاريخ الشفويّ داخل االكتابة التاريخيّة، ومحاولة الاجابة عن السؤال حول **موثوقيّته** و**مصداقيته**. تدّعي أليس هوفمان (1952-) أنّ بمقدور التاريخ الشفويّ أن يتقدّم على الوثائق المدوّنة في عدد من الأمور، وتعرّف **الموثوقيّة** بأنّها الثبات في سرد الحكاية ذاتها حول الحدث ذاته في عدد من المناسبات المختلفة، وتعرّف **المصداقية** على أنّها الدرجة العالية من الانسجام بين

[1] راجِعوا: آلان نيفينز، "التاريخ الشفويّ: كيف وُلِد ولماذا؟". لدى دافيد ك. دوناوي وويلا ك. باوم (محرّران) التاريخ الشفويّ: أنطولوجيا متداخلة الاختصاصات، الطبعة الثانية، ednWalnut Creek. London. New Delhi: Altamira Press, 1996), ص- 36-38.

[2] للاستزادة حول التسجيلات مقابل الاستنساخ، راجعوا: لويس ستار، "التاريخ الشفويّ"، داخل المرجع السابق، ص 42-43.

أوصاف الحدث الشفوية وأوصاف الحدث المكتوبة في المصادر الأوّليّة -كالوثائق والصور واليوميّات والرسائل.[3]

يختبر وليام موس (1945-) التاريخ الشفويّ في ما يتّصل بأنواع أخرى من الشهادات التاريخيّة، ويدّعي وجود "خمسة أصناف من المصادر التي تدخل كتابة التاريخ: سجلّات المعاملات، والسجلّات الانتقائيّة، والاستذكار، والاستشفاف، والتحليل".[4] يتعامل موس مع هذه الأصناف الخمسة من خلال معرفية ترى في التاريخ (والتاريخ الشفويّ ضمنه) "جزءاً منطقيّا من منظومة وسيرورة نُحَوّل عَبْرَهما قرائن الواقع إلى تأليفٍ للتاريخ، ممّا يمكّننا من التحكّم بالماضي ".[5]

يتم التعرف على الأصناف الخمسة من المصادر على النحو التالي: 1- سجلّات المعاملات وهي الوثائق التي تتضمّن في نصّها ماهيّةَ العمل، أو اصولها الرسمية ، كالدساتير، والقوانين، والعقود، والمعاهدات، ووثائق مشابهة نقبلها كقرائن أوّليّة. 2- التسجيلات المنتقاة وهي "محاولات حفظها وربطها مع أوصاف أخرى لما يحدث في زمن معطى"، وهي انتقائيّة لأنها تمثل عمليّة انتقائيّة أو تأويلية تربط بين الواقع والتدوين. قيمةُ قرائن هذه التسجيلاتِ أقل شأنًا من تلك التي تحظى بها سجلّات المعاملات. 3- السجلّات المستذكَرة هي أوصاف أحداث مستقاة من مصدر أوّل، لكنّها ليست متزامنة مع الموضوع أو الحدث الذي جرى وصفه، وتلك تشمل اليوميّات، والمعلومات التي استُقِيتْ من شهود عِيان، ومعلومات زَوّد بها رواةُ التاريخ الشفويّ. السجلّات المستذكَرة هي خطوة أخرى نحو الانتقال من الواقع إلى التجريد، وهي من حيث التعامل معها كقرائن، أقلّ موثوقيّةً من نوعَي المصادر السابقين. 4- الاستشفاف هو "أكثر من مجرّد استذكار للحقائق لكونه يشكّل ما يفكّر به الشخص بشكل تلقائيء حول الماضي". وبالتالي، إنّ الاستشفاف "على غرار الاستذكار، لا يجب الخلط بينه وبين الماضي الذي يتمحور حوله الاستشفاف والاستذكار". 5- التحليل هو "العمليّة التي ترتب وتشكل فوضى القرائن حول الماضي مانحة هذه القرائن معنى. عندما يُمَوّضع موس التاريخ الشفويّ ضمن منظومة القرائن، فهو يعرض ما

[3] أليس هوفمان، الموثوقيّة والسرّيان في التاريخ الشفويّ"، داخل المرجع السابق، ص 89-91.
[4] وليام موس، "التاريخ الشفويّ: تثمين"، داخل المرجع السابق، ص 108.
[5] المرجع السابق، ص 120.

يطلق عليه اسم التقييم المنظم للتاريخ الشفويّ ، وعند القيام بهذا التقييم فإنّ التسجيلات الصوتيّة تحصل على مكانة لا تختلف عن مكانة الوثائق التاريخيّة المدوّنة.[6]

الانتقادات التي تطعن في مصداقية التاريخ الشفويّ، والتشكيك بالشهادات الشفويّة تأتي عادة من المؤرّخين الذين يحملون الفكرة القائلة أنّ الوثائق المكتوبة تشكّل قِطَعًا من الماضي "الحقيقيّ" بينما تمثّل الشهادات الشفويّة ذاكرةً متصدّعة من شهود يعيشون في الحاضر. من وجهة نظري، **مسألة دقة** وموثوقية ومصداقية المصادرِ الشفويّةِ ليست في واقعيتها، وإنّما هي مسألة تحليل لهذه المصادر، وتقييم شكلها ومضمونها وإعادة تقييمهما، بغية تحويلها إلى معلومات ملائمة للرواية التاريخيّة. في واقع الأمر، يمضي ستيفان كاونس إلى أبعد من ذلك، ويدّعي أنّ الخَيارات التي توفّرها الشهادات الشفويّة تفوق تلك التي تَعرضها الوثائق المكتوبة، ومردَّ ذلك إلى توافر إمكانيّة أن يُطلَب ممّن يُدْلي بها التوسّع في ما قاله.[7]

منذ ثمانينيّات القرن العشرين، اندمج التاريخ الشفويّ داخل مناح جديدة هي: السرديّ والثقافيّ واللغوي التي سيطرت على العديد من الأعمال التاريخيّة. يتعقّب أليساندورو بورتيللي (1942-) هذه "المناحي" عندما يعرّف التاريخ الشفويّ باعتباره شكلا خاصا من الخطاب: بينما يستحضر التاريخ رواية عن الماضي، يمثل الشفويّ واسطة في التعبير". يرى بورتيللي التاريخ الشفويّ "خطاب تحاوُر، لا يعتمد على ما يقوله مَن تُجرى معهم المقابلات فحسب، بل كذلك على ما يقوم به المؤرّخون... فهو يتطرق إلى ما **يورده** (من المصادر الشفويّة)، وما يقولونه ويكتبونه".[8]

يدّعي بورتيللي أنّ "المصادر المكتوبة وتلك الشفويّة لا ينفي بعضُها بعضًا، إذ إنّها تحمل قواسم مشتركة وأخرى مستقلّة، وكذلك وظائف محدّدة... لذا فهي تستلزم أدوات تأويل مختلفة ومحدّدة".[9] في تناوله لمسألة "ما الذي يجعل التاريخ الشفويّ مختلفًا"، يميّز بورتيللي بين الأشرطة المسجّلة والنصوص المنسوخة خطّيًا: "المصادر الشفويّة هي مصادر **شفويّة.** يعترف الباحثون أنّ الوثيقة الفعليّة هي

---

[6] المرجع السابق، ص109-115.

[7] راجعوا: ستيفان كاونس، التاريخ الشفويّ والمؤرّخ المحلّيّ (London and New York: Longman, 1994)، ص 16.

[8] أليساندرو بورتيللي، **معركة فالي غيوليا: التاريخ الشفوي وفنّ الحوار** (Madison, Wisconsin: The University of Wisconsin Press, 1997)، ص 3.

[9] أليساندرو بورتيللي. موت لوغي تراستولي وقصص أخرى: الشكل والمعنى في التاريخ الشفويّ (New York: State University of New York Press, 1991)، ص 46.

الأشرطة المسجّلة؛ لكن غالبيّتهم تعمل على النصوص المنسوخة خطّيًا، بحيث أن هذه الاخيرة هي التي تُنشر فحسب."[10] من هنا يقترح بورتيللي التعامل مع الشهادات الشفويّة بانتباه شديد، وصولاً إلى طرائق جديدة وقريبة من النسخ الخطّي، بغية الوصول إلى ترجمة أمينة لهذه الشهادات إلى نصوص مدوّنة، على الرغم من اعترافه أنّ هذه الترجمة تتضمّن مقداراً ما من الاختراع والخيال[11]

يُظهِر التحليل العميق للمصادر الوثائقيّة الموجودة في المؤسّسات المهيمنة، كأرشيفات الدولة وكتابات أخرى، أنّ الغالبيّة العظمى من هذه المصادر ليست إلا نوعا من استنساخ لمادة شفوية في الماضي. تحتوي الأرشيفات في الواقع على بقايا مواد مكتوبة من الماضي. ويعتبر المؤرّخون الذين يمثّلون الروايات المهيمنة أنّ الموادّ الأرشيفيّة تتحلّى بموثوقيّة أعلى من مُستَنسَخات الشهادات الشفويّة، لكن إذا قمنا بالتحقيق في طبيعة الأرشيفات، سيتبيّن لنا أنّ الأرشيفات نفسها تشكّل نتاجًا لنشاط تأويلي يتعلّق بمن قام بتجميع موادّها. لا يتوقّف الأمر عند كون وثائق الأرشيفات انتقائيّة ناتجة عن عمل تأويلي، بل أوصاف احداث هذه الوثائق هي، أيضا، انتقائية وتأويلية. يقوم المؤرّخون على نحوٍ واعٍ أو غير واعٍ بإضافة تأويلاتهم المَصوغة بلغتهم عن المستنسخات. هذا المسار الذي يبدأ بنشاط المؤرشفين، وصولاً إلى المرحلة النهائيّة المتمثّلة في الناتج التاريخي، ليس أكثر من "حلقة تأويلية"، وهو ينسحب كذلك على التاريخ الشفويّ، شرط أن تخضع معالجته للقواعد الحرفية التي وضعها مؤسسو هذا التاريخ.

النقاش بين التاريخ الإسرائيلي المهيمن المكتوب / المؤرشف، والتاريخ الشفويّ الفلسطينيّ غير المهيمن، يدور حول موثوقيّة الموادّ الخام وحول عمليّة ترجمة القرائن إلى "حقائق". مع ذلك، وكما وضّحنا آنفًا، إنّ "الحقائق" ليست بريئة أبدًا، وَ "القرائن لا تشير إلى واقع ماضٍ يمكن التعرّف عليه واستعادته بدقّة".[12] باستثناء التاريخ المدوّن المتعلّق بالحقبة التي سبقت العام 1948، معظم الروايات الفلسطينيّة التاريخيّة تعتمد على مصادر شفويّة، ويعود الأمر -في طبيعة الحال- إلى تدمير مصادر من وثائق فلسطينية وغياب مؤسّسات لدولة مركزيّة وأرشيفات رسميّة بعد النكبة. نتج عن ذلك أنّ التاريخ الشفويّ الفلسطينيّ يصبّ أبحاثه في التقاط تجربة الفلسطينيّين قبل العام 1948 وخلاله وبعده. على

[10] المرجع السابق، ص 46. الاقتباسات ترتكز على مقالة بنيامينو بلاسيدو في صحيفة "لا روبيبليكا" في الثالث من تشرين الأوّل 1978، راجعوا الحاشية 1 أعلاه، ص 295.

[11] المرجع السابق، ص 47.

[12] للاستزادة في التفسير، راجعوا: آلون مونسلو، **تفكيك التاريخ** (London: Routledge, 2006)، ص 66-67

الرغم من عدم إمكانيّة دمج تاريخ الفلسطينيّين المكتوب مع تاريخهم الشفويّ، فإنّ التاريخَيْن متشابكان، ويمثلان كتابة تاريخية لفئة مهمشة تواجه التأريخ الإسرائيليّ المهيمن والمسيطر.

معالجة الموقف الذي تبنّاه المؤرّخون الإسرائيليّون تجاه التاريخ الفلسطينيّ -شفهيًا كان أم مكتوبًا- تتجاوز نطاق وحجم الورقة الحاليّة. على الرغم من ذلك، سأقوم في عجالة بعرض مواقف مؤرّخَيْن إسرائيليّيْن، هما يوآف غلبر وبيني موريس، تجاه الشهادات الشفويّة، حيث يدّعي الأوّل أنّ "الشهادات الشفويّة تخدم في المقام الأوّل أبحاث الفولكلور، والإثنوغرافيا، واللغة الشعبية، والأنثروبولوجيا، والسوسيولوجيا".[13] لذا فهو يُموْضع الشهادات الشفويّة خارج حقل التاريخ، ويوجّه سهام نقده إلى نظريّات مشاهير المؤرّخين الشفويّين- بول ثومبسون، وأليساندرو بورتيللي، وتريفور لوميس. وبحسب غلبر ، إنّ ثومبسون يساوي بين الشهادة الشفويّة والوثيقة المكتوبة، بينما "يبالغ" بورتيليي ولوميس عندما يدّعيان أفضليّة الشهادة الشفويّة على تلك الموثّقة. يرتكز منهج غلبر على التعميمات، وهو يغفل الادّعاءات التي تفسَر من خلالها هذه النظريّاتُ موقفَها تجاه التاريخ الشفويّ والتاريخ الوثائقيّ.

مرّة أخرى، وعلى الرغم من أنّ الدفاع عن هذه النظريّات يتعدّى نطاق هذه الورقة، لن يكون من غير المجدي أن نعرض بعض الأمثلة للادّعاءات التي تطرحها والتي تُظهر بوضوح كيف أنّ غلبر يتعمّد تجاهل الفكرة الأساسيّة للتاريخ الشفويّ على النحو الذي تشرحه هذه النظريّات. على سبيل المثال، يدرك ثومبسون أنّ التاريخ الشفويّ يشغل دورًا خاصًا في منهج حقول المعرفة المتداخلة في مجال العلوم الإنسانيّة ويساهم فيه، وهو يتوق لرؤية التاريخ الشفويّ يتعاون مع السيسيولوجيا، والفولكلور، والدراسات الثقافيّة، والتاريخ الوثائقيّ. وبحسب ثومبسون فإن التاريخ الشفويّ يتبوّأ مكانة متساوية مع الوثيقة المدوّنة في وظيفته المحدّدة فقط؛ وذلك أنّه "عند مقارنة المقابلات مع مصادر أخرى، ثمّة أهمّيّة متساوية للإقرار بأنّ جميع المعلومات تحمل طبيعة استرجاعيّة، والمشكلة الوحيدة الإضافيّة التي تتضمّنها المقابلة التاريخيّة هي أنّ المدّة التاريخيّة أطول".[14]

---

[13] يوآف غلبر، **التاريخ، والذاكرة، والبروباغاندا: الحقل المعرفيّ التاريخيّ في بداية القرن الواحد والعشرين** (تل أبيب، عام عوفيد، 2007) ص 257.

[14] بول ثومبسون، **صوت الماضي: التاريخ الشفويّ** (أكسفورد، منشورات جامعة أكسفورد، 1982)، ص 4.

يَخْلُص لوميس إلى النتيجة ذاتها، ويدّعي أنّ "غالبية القرائن الوثائقيّة هي استرجاعيّة وشفويّة في أساسها. وهي بالتأكيد عرضة للتحيّز والتشويه، كما هو الأمر بالنسبة للتاريخ الشفويّ، بل أكثر منه في بعض الأحيان".[15] وفي تناوله لمشاكل الذاكرة يكتب لوميس: "الذاكرة هي ظاهرة معقّدة ولا يمكن اختبار وفائها للحقيقة من خلال تطبيق قواعد معيّنة، أو من خلال تكنولوجيّة تمشيط المخّ. الذاكرة هي شكل من أشكال القرائن التاريخيّة، ويجب تقييمها -كسائر أصناف القرائن التاريخيّة- من خلال تقنية تلائم هذا النوع من القرائن. يجب على هذا التقييم، في المقام الأول، أن يفحص الدرجة التي تمثلها الذكريات في سياقها الزمنيّ والمكانيّ".[16] يشدّد بورتيللي من ناحيته على أنّ "الأمر الرئيسي- الذي يجعل التاريخ الشفويّ مختلفًا... هو أنّه يخبرنا عن الأحداث أقلّ ممّا يخبرنا عن **مدلولاتها.** هذا لا يعني أنّ التاريخ الشفويّ لا يتحلّى بموثوقيّة حقائقيّة. في حالات عديدة، تكشف المقابلات النقاب عن أحداث غير معروفة، أو عن جوانب مجهولة لأحداث معروفة؛ وهي دائما تلقي ضوءًا جديدًا على مَواطن غير مستكشفة في الحياة اليوميّة للطبقات غير المهيمنة... نحن [لا] نقبل الأفكار المسبقة السائدة التي ترى أنّ صدقيّة الحقيقة هي حكر على الوثائق المكتوبة. في أ حيان متقاربة، تكون الوثائق المكتوبة مجرّد نقل غير مراقَب لمصادر شفويّة غير معروفة".[17]

من هنا يبدو أنّ الانتقادات التي يوجّهها غلبر إلى المؤرّخين الشفويّين المذكورين أعلاه مدفوعة بمسعاه إلى نزع الشرعيّة عن التاريخ الشفويّ الفلسطينيّ. لهذا الغرض، يحدّد غلبر أنّ "الباحثين الفلسطينيّين الذين يكتبون حول قضيّة اللاجئين لا يتجاهلون المصادر الوفيرة ذات الصلة فحسب، بل يتجاهلون كذلك تأثير حالة العرب [الفلسطينيّين] الاجتماعيّة الاقتصاديّة على الهروب". وعلى غرار الكثير من المؤرّخين الصهيونيّين، يستخدم غلبر كلمة "الهروب" لوصف النكبة، ويدّعي أنّ الفلسطينيّين قد فرّوا طواعية، لأنّ قادتهم (وعددًا من الدول العربيّة) شجّعوهم على القيام بذلك. يدّعي غلبر أنّ الكتابات التاريخيّة الفلسطينيّة "تتأثّر اليوم... في الأساس بموضات ما بعد الحداثة... وتعرض نظريّات تفقد فيها الدقّة والموثوقيّة والتفاصيل من أهمّيّتها... وفي الوقت ذاته، يرتكب المؤلّفون [الفلسطينيّون] أخطاء

[15] تريفور لوميس، الإصغاء للتاريخ: أصالة الأدلّة الشفويّة (London: Hutchinson, 1987)، ص 73.
[16] المصدر السابق، ص 130.
[17] بورتيللي. موت لوغي تراستولي وقصص أخرى، ص 50- 51.

تتعلّق بالحقائق، وبالتسلسل الزمنيّ للأحداث".[18] وعلى الرغم من أنّ بيني موريس يستخدم مفردات عديدة لتوصيف النكبة (**كالترحيل، والرعب، والهروب** -في حالات معيّنة)، فإنّه هو كذلك يرفض التاريخ الشفويّ الفلسطينيّ "بسبب تراجع وتشوّه الذاكرة عبر السنين، والذاكرة الانتقائيّة، والأجندات السياسيّة، والتأثير السلبيّ للصراع المتواصل".[19]

يبدو أنّ غلبر وموريس قد أخفقا في إدراك حقيقة أنّ غالبيّة الوثائق المكتوبة ترتكز على شهادات شفويّة وأوصاف لأحداث يُحتمل أنّها قد حُرّفت عمدًا خلال جمعها. زد على ذلك أنّهما يُخفقان في إدراك الانحياز الذي يعرضه المؤرّخ في تأويله للأحداث. في واقع الأمر، هذا ما فعله غلبر، وسأبيّن الأمر في ما يلي: في بحثي حول الدروز خلال فترة الانتداب البريطانيّ وخلال العام 1948، اطّلعتُ على عدد من الوثائق التي استخدمها يوآف غلبر في مقالين اثنين،[20] حيث قام في أحدهما بتحريف إحدى الوثائق من خلال استبدال اسم حسن أبو ركن باسم قريبه لبيب أبو ركن، على الرغم من أنّ الوثيقة قد ذكرت اسم حسن على نحو صريح وواضح:[21] "لبيب[حسن] أبو ركن... ذهب إلى الكرك للتحقّق من موقف سلطان باشا وضمان تأييده للموقف الحياديّ للدروز في الصراع".[22] برأيي، عمليّة استبدال الاسم متعمّدة وقصد غلبر من ورائها أن يمنح لبيب (لا حسن) مكانا في روايته. لقد بقي لبيب بالفعل الشخصية الدرزية المركزيّة التي تعاونت مع الصهاينة حتّى العام 1948، بينما لقي حسن حتفه في العام 1938، ولا يستطيع هذا الأخير خدمة رواية غلبر بعد موته.

وثمّة مثال آخر هو تقرير "الهجناة" من كانون الأوّل عام 1946، الذي يدعي كاتبه أنّ سلطان الأطرش عبّر عن تأييده لخطّة التقسيم من العام 1937. قام غلبر بتبنّي المعلومات التي تضمّنها التقرير بوصفها "حقيقة تاريخيّة"، وبقيامه بذلك أزال صوت كاتب التقرير واستبدله بصوت الأطرش: "عبّر سلطان الأطرش عن أمله أن تتحقّق خطّة التقسيم وأن يتبعها تحالف مع الدولة اليهوديّة المستقبليّة".[23] بعدما

---

[18] غيلبير، التاريخ، والذاكرة، والبروباغاندا، ص 435.

[19] بيني موريس، إعادة النظر في ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين (كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج، 2004).

[20] يوآف غلبر، "أسلاف التحالف اليهوديّ- الدرزيّ في فلسطين"، *Middle Eastern Studies* ، المجلّد 28، نيسان 1992، ص 352-373؛ "الدروز واليهود خلال حرب العام 1948"، المصدر السابق، المجلّد 31، رقم 2، نيسان 1995، ص 229-252.

[21] الأرشيفات الصهيونيّة المركزيّة Y1/6184 ، آبا حوشي إلى بن تسفي، 29 آب، 1936.

[22] غلبر، "أسلاف، ص 354.

[23] المصدر السابق، ص 359

تخيّل غلبر أنّ سلطان الأطرش قد "عبّر عن أمله"، استنتج أنّ "سلطان الأطرش احتاج إلى تأييد اليهود في معاملاته مع الفرنسيّين" وأنّ "سلطان الأطرش والوكالة اليهوديّة ما زالا يبحثان عن طريق يوصلهما الى عقد تحالف سياسيّ صريح".[24] على هذا النحو خلق غلبر تحالفًا متخيّلاً، واختلق موقفًا للأطرش مكّنه من عرض تحليله لهذا الموقف. في مقالته الثانية، يتطرّق غلبر لموقف سلطان باشا الأطرش تجاه خطّة الملك عبدالله حول سوريّا الكبرى. ويكتب غلبر: "كان سلطان الأطرش يتآمر مع ملك الأردن عبد الله لضمّ "الجبل" إلى مملكته".[25] لكنّ الوثيقة التي يعتمد عليها غلبر تقر بشكل ٍواضح وصريح أنّ "سلطان الأطرش يرفض هذه الفكرة [سوريّا الكبرى]. ولا يقبل التضحية باستقلال سوريّا ووضعها تحت رحمة الانتداب البريطانيّ".[26]

صحيح أن بعض المؤرّخين الفلسطينيّين يرتكب أخطاء، عندما يتناولون العناصر الاولية في الكتابة التاريخية (المكان والزمان والاسماء)، وكي يتفادى المؤرخون الشفويون الفلسطينيون الوقوع في مثل هذه الأخطاء، يجب عليهم اعتماد قواعد التاريخ الشفويّ الحرَفيّ، وأن يستخدموا موادَّ مكتوبةً تتضمن العناصر الأولية للتاريخ. في هذا الصدد، نذكر أربعة كتب صدرت حديثًا، تسلّط الضوء على أهمّيّة التاريخ الشفويّ الفلسطينيّ. هذه الكتب من تأليف روز ماري إسبير، وروضة آن كناعنة وإيزيس نصير، وفاطمة قاسم، ودينا مطر.[27] إسبير -على سبيل المثال- تستخدم التاريخ الشفويّ وتقتبس من أقوال اللاجئين ابتغاءَ اغناء المصادر الأرشيفيّة المكتوبة، وتوثيق التجارب الحيّة للّاجئين منذ فترة النكبة. باستخدامها التاريخ الشفويّ بغية إضفاء العمق ودبّ الحياة في المصادر الأرشيفيّة التي ارتكز عليها بيني موريس، هي تتحدّى تأويله وتقييمه الذي يزعم أنّ الشهادات الشفويّة غير موثوقة، معتبرة هذا التقييم ما هو إلا حيلة واضحة لنزع الشرعيّة عن الرواية الفلسطينيّة.

*__بروفيسور قيس ماضي فرو:__ استاذ في تاريخ الشرق الاوسط ومدير برنامج التاريخ في مدى الكرمل.

[24] المصدر السابق، ص 355-356

[25] غلبر، "دروز ويهود خلال حرب العام 1948"، ص 230.

[26] أرشيفات الهجناه 105/195، تقرير من 5.12.1946. راجعوا كذلك: قيس فرّو، الدروز في الدولة اليهوديّة (Leiden: Brill, 1999)، ص 34.

[27] روز ماري م. إسبير، تحت غطاء الحرب: التهجير الصهيونيّ للفلسطينيّين (Alexandria, VA: Arabicus Books and Media, 2008)، روضة آن كناعنة وإيزيس نصير (محرّرتان)، **المهجّرون/ات في البيت: الانتماءات الإثنيّة والنوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل** (Albany, New York: Suny Press, 2010)"؛ فاطمة قاسم، **النساء الفلسطينيّات: تواريخ مسرودة وذاكرة مُجَنْدرة** (لندن، زيد بوكس، 2011)؛ دينا مطر، **ماذا يعني أن تكون فلسطينيًا: قصص الانتماء لشعب فلسطين** (London: I.B. Tauris, 2011).

ضرورة الرواية الشفويّة في كتابة التاريخ الفلسطينيّ الحديث

البروفيسور مصطفى كبها*

تكمن أهمّيّة الرواية الشفويّة في كتابة التاريخ الفلسطينيّ الحديث في الوضع الخاصّ الذي تعانيه مصادر هذا التاريخ؛ وذلك بسبب الشحّ البارز في الوثائق جرّاء التدمير الواسع الذي تعرّض له الإرث الحضاريّ المكتوب للشعب الفلسطينيّ في العام 1948 وما تلاه. صحيح أنّه لا يمكن حصر الرواية الشفويّة في الأمور التاريخيّة البحتة (إن افترضنا أنّ ذلك ممكن) ولا يمكن فصلها عن مواضيع أخرى متداخلة معها كدراسة الفلكلور -على سبيل المثال-، ولكنّي سوف أكتفي هنا بعرض بعض النقاط للنقاش، علّها تساهم في صياغة رواية تاريخيّة فلسطينيّة وتساهم في وضع قاعدة للعمل من أجل النهوض بالجهود المبذولة في هذا المجال الهامّ.

1. **الوضعيّة الخاصّة للشعب الفلسطينيّ**: في ظلّ عمليّة التدمير الرهيبة التي تعرّض لها الموروث الثقافيّ الفلسطينيّ أثناء نكبة وحرب 1948، وما تلاهما من كوارث، وعلى رأسها تدمير الحواضر المدنيّة الرئيسيّة وعمقها القرويّ والمحتويات الإرشيفيّة للمؤسّسات الثقافيّة والسياسيّة والمكتبات العامّة والخاصّة، إضافة إلى غياب دولة راعية ومؤسّسات بحث ومعاهد أبحاث ذات إمكانيّات ماديّة وبشريّة تسمح لها بالعمل بحريّة على رعاية مشروع ضخم كهذا، في ظلّ كلّ هذا اكتسبت الرواية الشفويّة أهمّيّة لا كبديل عن التاريخ الوثائقيّ، بل كتعويض لا بدّ منه، شريطة أن يجري ذلك بأدوات ومعايير مهنيّة واضحة. جدير بنا أن نذكر هنا أنّ إحجام بعض المؤرّخين الإسرائيليين -كبيني موريس ويوآف جلبر- عن الاعتراف بأهمّيّة الشهادات الشفويّة، ليس نابعًا بالضرورة من مواقف مهنيّة، بل هو نابع من زعمٍ مُفادُهُ أنّ الكلمة المكتوبة في زمن الأحداث تتفوّق في مصداقيّتها على الكلمة الشفويّة في الحاضر. يبدو ذلك واضحًا من ردّة الفعل في الأوساط الأكاديميّة الإسرائيليّة (وفي جامعة حيفا على وجه التحديد) نحو موضوع البحث لنيل رسالة الماجستير، الذي كتبه طالب

الماجستير تيودور كاتس عن مذبحة الطنطورة التي جرت عند احتلال قوّات لواء ألكسندروني الإسرائيليّ لتلك القرية الفلسطينيّة الساحليّة في الثالث والعشرين من أيّار عام 1948.

2. **ضرورة التنسيق بين العاملين في جمع الرواية الشفويّة أفرادًا ومؤسّسات:** منذ منتصف الثمانينيّات من القرن الماضي، جرت محاولات عديدة لاستعمال شذرات من الرواية الشفويّة على مستوى المبادرات الفرديّة أو المؤسّساتيّة. ولعلّ مشروع مركز الأبحاث في جامعة بير زيت عن القرى الفلسطينيّة المدمّرة، المشروع الذي لم يُكتب له أن يكتمل، لعلّه هو المشروع الرائد في هذا المجال. وفي شهر أيّار عام 2005، كانت هناك محاولة لجمع جهود جميع المهتمّين بجمع الرواية الشفويّة الفلسطينيّة بغية التنسيق بينهم من خلال شبكة شاملة. جرى الاجتماع في عمّان، وتقرّر البدء في إقامة الشبكة من خلال مراكز تعمل في مناطق الوجود الفلسطينيّ كافّة. لكنْ ما جرى إنجازه منذ ذلك التاريخ كان فيه كثير من القصور ولم يَرْقَ إلى المستوى المأمول لأسباب متعلّقة بالحزازات والحسّاسيّات الشخصيّة، كما أنّه تميّزَ بتناول الموضوع بشكل لا يتناسب مع منهجيّة التاريخ الشفويّ. هذا القصور لا يبرّر ألاّ تتجدّد الجهود الصادقة في سبيل البحث عن التنسيق، لأنّه أمر بالغ الضرورة ولا يمكن للمشروع أن يلاقي نجاحًا بدونه، ولا سيّما أنّ التنسيق يمنع تكرار الأعمال في القرية الواحدة أو التمركز في مواضيع مشهورة كُشِف عنها واجتُرّت تفاصيلها -كموضوع دير ياسين والطنطورة وغيرهما.

3. **ضرورة توضيح مهامّ وتَبِعات العاملين في المجال:** من الواضح أنّ الرواية الشفويّة تفقد صفتها الشفويّة فور جمعها وتوثيقها و معالجتها بالموازين والمعايير النقديّة التحليليّة ثمّ اعتمادها كمصدر تاريخيّ. من الضروريّ التأكيد كذلك أنّ لكلّ مرحلة من مراحل الجمع والتوثيق والتحليل قواعد يجب التقيّد بها، وأنّ كلّ عامل في أيّ مرحلة يجب أن تتوافر فيه مَلَكات مناسبة، إذ ليس من الضروريّ أن يكون جامع الرواية أو الموثّق مؤرّخًا عالمًا بأصول علم "الجرح والتعديل"، وبعمليّة "التصليب" مع الوثائق والمصادر المكتوبة. بَيْدَ أنّه من الضروريّ أن تتوافر لديه الدقّةُ والمصداقيّةُ والقدرةُ على المسح الجادّ للرواة ، وكيفيّةُ بناء حالة من الثقة معهم ليتسنّى إخراج الشهادة بأقصى درجات دقّتها وتجسيدها للطاقة الكامنة في ذاكرة الراوي. كي يتسنّى للجامع كلُّ ذلك، يجب أن تتوافر لديه خلفيّةٌ تأهيليّة حول السياق التاريخيّ للحدث الذي يغطّيه، ومعرفةٌ بعالَم المصطلحات

الزمانيّة والمكانيّة التي كانت سائدة ومتداوَلة آنذاك على نحوٍ يمكّنه من تقرير وتيرة تقدَّم المقابلة والتحكّم بماهيّة المضامين التي من المطلوب تغطيتها وتوجيه المقابلة نحو غايات البحث. يضاف إلى هذا تفعيلُ التقنيّات اللازم اتّباعها في توثيق المقابلة وجعلها جاهزة لاستعمال المؤرّخين فيما بعد.

4. **تحديد نظام وترتيب الأولويّات للعمل**: ليس من نافل القول التأكيد على الحاجة الماسّة، حاليًا، إلى عمليّة جمع الروايات الخام بحذافيرها (اللهجة، أصغر التفاصيل -وإنْ لم تكن دقيقة) وتوثيقها كما قالها تمامًا الراوي على أن تترك عمليّة المعالجة والنقد والتحليل والتدوين للمؤرّخين الذين يمكن أن يقوموا بعملهم هذا في مراحل لاحقة. فالأمر المُلِحّ للتاريخ الشفويّ الفلسطينيّ، الآن، هو إجراء مسح كامل للرواة والشهادات الممكنة مع إعطاء الأولويّة لرواة من فئات عمْريّة كبيرة ومن رواة معتلّي الصحّة، ولهذا يمكن في الظروف الملحّة هذه عدم التوقّف كثيرًا على تقنيّات استعمال آلات التسجيل والكاميرات وما إلى ذلك من المغالاة بالتأكيد على تلك التقنيّات وكأنّها صُلب الرواية الشفويّة. الشهادات المتوافرة حاليًا لدى بعض الرواة لا تحتمل التأجيل أو التلكّؤ، ومن المفضّل جمعها أو تسجيلها بأيّ وسيلة أو شكل كان؛ فهي عُرضة للضياع في كلّ لحظة فور موت صاحبها أو فقدان قدرته على الكلام أو الإدلاء بها. لا شكّ أنّ هناك بعض المحاولات الجِدّيّة في عدد من أماكن وجود الشعب الفلسطينيّ، لكن هذه المحاولات بحاجة إلى تقوية وتكثيف واستمراريّة من خلال جهد تنسيقيّ واحد يمنع الاجترار والتكرار شرط أن ننتهج المعايير المهنيّة والعلْميّة.

*البروفيسور مصطفى كبها: رئيس قسم التاريخ والفلسفة والعلوم اليهودية في الجامعة المفتوحة – باحث في التاريخ الفلسطيني والإعلام العربي

أهمّيّة الشهادات الشفويّة للنساء في عمليّة التأريخ الفلسطينيّ

همّت زعبي*

كثرت في العقود الأخيرة اتّجاهات فكريّة نقديّة تتناول التاريخ كموضوع للتحليل ومجال معرفيّ تنعكس فيه العلاقة بين القوّة والمعرفة، بين الفئات المسيطِرة والمهمّشة. وتعمل هذه الاتّجاهات الفكريّة، ومن ضمنها دراسات التابع والتاريخ النسويّ على إ ثارة الجدل حول عمليّة التأريخ ذاتها، من خلال تناول ما يلي: هُويّة مَن يقوم بعمليّة التأريخ؛ هُويّة مَن يؤرّخ له؛ الكيفيّة التي بها يعيد التاريخ بناء الماضي وتشكيل الحاضر؛ المصادر المستعمَلة والمتاحة؛ المنهجيّات المتّبَعة لكتابة التاريخ.

على الرغم من التباينات بين المشارب الفكريّة لهذه المدارس، فإنّ ما يجمع بينها هو نقدها لعمليّة التأريخ التي هيمنت في الغرب، منذ القرن التاسع عشر حتّى بداية القرن العشرين، والتي تركّزت في سرد وتحليل أحداث جرت غالبًا بواسطة النخب وذوي النفوذ. وتميّز هذا التاريخ بتركيزه على توثيق الأحداث العامّة، متجاهلاً دَوْر النساء ومجموعات تابعة ومهمّشة أخرى في هذه الأحداث، وبإقصائهم كذوات فاعلة وتجاهُل تجاربهم وتغييبها.

أمّا في ما يتعلّق بتاريخ النساء، فنلاحظ -منذ ستّينيّات القرن الماضي- أنّها مرّت بمرحلتين أساسيّتين؛ تميّزت الأولى منهما بتوسيع البحث التاريخيّ ليتضمّن كشف معلومات جديدة عن النساء ودراسة تجاربهنّ وحياتهنّ على نحوٍ منفصل. تميّزت هذه المرحلة بالحفاظ على الفصل بين الحيّزين؛ الحيّز العامّ للرجال وما يشمله من علاقة الرجال بالعمل والحرب والثقافة، والحيّز الخاصّ للنساء وما يخصّ علاقتهنّ بالعائلة والولادة والعمل غير المأجور والطبيعة.

جاءت المرحلة الثانية بعد نقد واسع من مؤرّخات نسويّات حول دراسات "تاريخ النساء"؛ تمحور هذا النقد حول فكرة مُفادُها أنّ محاولة كتابة تاريخ النساء في إطار المعايير القائمة في الكتابة التاريخيّة لا

تكفي لمحو السنوات الطويلة من الإهمال، وذلك أنّ المعلومات الجديدة التي أضافها التاريخ النسائيّ لا تغيّر المكانة الهامشيّة لنشاطات النساء، وإنّما تُرسّخُ من جديدٍ تهميشَهنّ وعلاقتهنّ المحدّدة داخل علاقات القوّة وبالتالي في إنتاج المعرفة. ومن خلال هذا المنظور النقديّ، يصوغ التاريخ النسويّ أسئلة إضافية تتمحور حول ضرورة بحث قضايا النوع الاجتماعيّ على نحوٍ محدّد وضمن سياق، كما يؤكّد على ضرورة تحدّي فكرة الثنائيّات والتضادّات في ما يتعلّق بالمجموعات؛ وذلك أنّها تخفي التنوّع الداخليّ والتناقضات التي في داخل كلّ مجموعة.

بالإضافة إلى النقد الموجّه حول عمليّة التأريخ التقليديّة وإسقاطاتها على إنتاج المعرفة، وجّه التأريخ النسويّ، في المرحلة الثانية من تطوّره سهام النقد، أيضًا، إلى الاعتماد الحصريّ على المستندات والأرشيفات في كتابة التاريخ مؤكّدًا على أهمّيّة الشهادات الشفويّة كأحد مصادر المعرفة المهمّة المتاحة لكتابة تاريخ النساء. وبهذا ينضمّ التأريخ النسويّ إلى المدارس النقديّة التي تشدّد على ضرورة اعتماد الشهادات الشفويّة في كتابة تاريخ المقموعين والمهمّشين والفئات غير المتعلّمة، معتبرين أنّ الشهادات الشفويّة تشكّل إحدى الوسائل القليلة المتاحة للفئات غير المتعلّمة للمساهمة في تدوين التاريخ عبر سردها للأحداث شفويًا. كذلك تشكّل هذه الوسيلة دَورًا مهمًّا في بناء الذاكرة الجماعيّة ،وفي بناء خطاب مضادّ لفئات خاضعة للهيمنة الكولونياليّة، مشكّلاً بذلك أداة للتحرّر ومساندة ضحايا العنف والظلم.

وإذا نظرنا إلى الحالة الفلسطينيّة، نجد أنّ التاريخ الشفويّ يكتسب مكانة بالغة الأهمّيّة للفلسطينيّين والفلسطينيّات؛ وذلك لعدّة أسباب، أهمّها أنّ الشعب الفلسطينيّي، فضلاً عن سرقة أرضه وبلاده، يواجه منذ بداية المشروع الكولونياليّ- الاستيطانيّ في فلسطين محاولات جادّة ومستمرّة لسرقة تاريخه السياسيّ والثقافيّ والاجتماعيّ، و تهميش روايته وذاكرته الجماعيّة.

إنّ عدم وجود أرشيفات منظّمة لدى الفلسطينيّين، وسرقة ومصادرة بعضها منذ عام 1948، مروراً بسرقة سجلاّت المحكمة الشرعيّة لمدينة عكّا، وأرشيف مركز الأبحاث الفلسطينيّ في بيروت عام 1982 وأرشيف دراسات المجتمع العربيّ في بيت الشرق في القدس عام 2001، كلّ هذه قامت بدَوْر كبير في

تهميش الرواية التاريخيّة الفلسطينيّة وفي وضع صعوبات جمّة أمام توثيق وكتابة التاريخ الفلسطينيّ، وهو ما يجعل -كما جاء- الشهاداتِ الشفويّةَ أحد المصادر الهامّة في هذا المسار.

أمّا السبب الثاني، فيعود إلى انشغال معظم المؤرّخين الفلسطينيّين بعد النكبة وعلى مدار عشرات السنين، حتّى بداية التسعينيّات، بالتركيز على القضيّة السياسيّة وتأريخ النخب السياسيّة. وقد ساهم هذا في تغييب التاريخ الاجتماعيّ والثقافيّ للإنسان الفلسطينيّ العاديّ والعائلة الفلسطينيّة، وأهملت بذلك الذاكرةَ الشعبيّة الفلسطينيّة فجعل تاريخَنا تاريخًا مبتوراً تغيب عنه، كذلك، التمايزاتُ الداخليّة.

أمّا السبب الثالث، فيعود إلى أهمّيّة التاريخ الشفويّ للنساء على وجه الخصوص؛ إذ يشهد التاريخ الفلسطينيّ ، بمعظمه، وعلى مدار عشرات السنوات، تغييباً لتاريخ النساء. وفي الكتابات القليلة التي حضرت فيها النساء، كان التركيز، في الغالب، على علاقة المرأة الفلسطينيّة بالسياسة وحركة المقاومة، وعلى النساء اللواتي اشتركن في نشاطات النخب السياسيّة.

إنّ شُحّ المصادر حول تاريخ النساء عمومًا، والفلاّحات على وجه الخصوص، والتركيز المفرط على الجوانب السياسيّة العامّة، أدّيا -من جهة- إلى نقص معلوماتيّ في ما يتعلّق بتاريخ شرائح كاملة من المجتمع الفلسطينيّ، وتسبّبَ -من جهة أخرى- في قصور على مستوى تحليل العلاقات الاجتماعيّة السياسيّة والاقتصاديّة الأوسع لحياة المجتمع الفلسطينيّ، بعامّة، ولحياة النساء الفلسطينيّات على وجه الخصوص.

بناءً على هذا، وفي سبيل المساهمة في عمليّة كتابة التاريخ الفلسطينيّ، وبغية سدّ الفجوات المعرفيّة القائمة في روايتنا التاريخيّة، علينا بالضرورة التطرّق إلى التنوّع الداخليّ داخل المجتمع على النحو الذي يضمن توثيق تاريخ شرائحه المختلفة وعلاقات بعضها ببعض، ومن ضمن ذلك تاريخ النساء من مختلف الطبقات الاجتماعيّة ومن جميع المناطق الجغرافيّة.

وفي الظروف الراهنة، وعلى ضوء ما تقدّم، يتحوّل التاريخ الشفويّ إلى منهجيّة ملحّة وضروريّة ومصدرًا هامًّا، حيث بمقدور الشهادات الشفويّة تعويض جزء ممّا لا تستطيع المصادر المكتوبة أن

تقدّمه للرواية التاريخيّة الفلسطينيّة. إنّ استخدام التاريخ الشفويّ يسمح بالتعبير عن الاختلافات الشخصيّة والجندريّة والطبقيّة. وتساهم شهادات النساء في سدّ الفجوات في تاريخنا الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ. كذلك إنّ تسليط الضوء على أدوار النساء المختلفة، من خلال الشهادات الشفويّة، يؤكّد أنّ النساء يشكّلن جزءًا هامًّا من المجتمع، متحدّيةً بهذا القيمَ السائدةَ التي لم تَعتبر تجاربَ النساء مكوّنًا في صناعة التاريخ، وتعيد صياغة قيم جديدة تسمح بالتكامل بين تجارب النساء والرجال من جميع الشرائح.

*__همّت زعبي:__ طالبة دكتوراة في العلوم الاجتماعيّة - جامعة بئر السبع

كي لا نفقد الذاكرة

وديع عواودة*

الرواية الشفويّة هي الحكاية المحفوظة في ذاكرة الناس، والمنقولة شفاهة من جيل لآخر، وتمتاز بعفويّتها وبُعدها عن غربلة المؤرّخين وكتّاب التاريخ، لا في سبيل توثيق أحداث من ماضٍ قد ولّى فحسب، بل من أجل احتياجات الحاضر والمستقبل. هذا لا يعني أنّ الرواية الشفويّة تقوم على عشوائيّة، بل على أهداف يحدّدها جامع الشهادات الشفويّة، إذ يجمعها ويضبطها وَفق معايير مهنيّة بغية إحياء المخزون الثقافيّ لأصحاب الشهادات، وجعْلِها رواية تاريخيّة تعزّز هُويّتهم، وعرْضِها في نصّ تاريخيّ في متناول الجميع.

يتعامل كثير من المؤرّخين منذ أواخر القرن العشرين مع الرواية الشفويّة كأحد المصادر المستعملة في الكتابة التاريخيّة، شأنها في ذلك شأن المصادر المكتوبة التي طالما حظيت بتبجيل مفرط وجرى التعامل معها كنصّ مقدَّس.

تحتلّ الرواية الشفويّة الفلسطينيّة مكانًا هامًّا في كتابة التاريخ الفلسطينيّ الحديث، لِما كان من نهْب للمكتبات والأرشيفات العامّة والخاصّة منذ النكبة واستمرار محاولات احتلال الوعي وتهويد المكان وما ينتج عن ذلك من تشويه الرواية المتعلّقة بهذا المكان وبسكّانه الأصليّين. بصرف النظر عن الجدل القائم بين المؤرّخين حول مصداقيّة الرواية الشفويّة في كتابة التاريخ السياسيّ والاجتماعيّ، فمن المؤكّد أنّها أصبحت ركنًا أساسيًّا في المحافظة على هُويّة الفلسطينيّين وفي صياغة ذاكرتهم الجماعية، شأنهم في ذلك شأن كثير من الشعوب والجماعات المقهورة. يجدر بنا أن نشير هنا أنّ تاريخ الجماعات المسيطرة لم يَخْلُ من الشهادات الشفويّة التي تعزّز هذه السيطرة. هكذا نرى الرواية التاريخيّة الصهيونيّة قد منحت (وما زالت تمنح) الشهادات الشفويّة أهمّيّة لا في بناء هُويّة يهوديّة فحسب، بل في بناء أمّة

تصهر الفئات والجماعات القادمة إلى فلسطين من نحو مئة وعشرين (120) دولة في بوتقة سياسيّة وثقافيّة واحدة.

لم تَعُد ذكريات مأساة النكبة وحدها مركزَ اهتمام المؤرّخين، بل تزداد أهمّيّةُ الشهادات الشفويّة في عمليّة سَبْر أغوار الهُويّة القوميّة والثقافيّة، واستعادة ملامح الحياة العامّة في فلسطين قبل عام 1948 وبعده.

في ظل واقع اللجوء والشتات، نسجت الجدّات والأمّهات روايةَ المكان في وعي الأجيال المولودة خارج موطنها وديارها بروايات شفويّة عفويّة حول الحياة الفلسطينيّة في القرية الفلسطينيّة التقليديّة، فتشكّلت في هذا الوعي ملامح البيوت والحواري، والبيادر، والبيّارات والحقول، ومواسم الحصاد، والأفراح والاحتفالات الشعبية. لكي يبقى هذا الوعي نابضًا حيًا يجب تحويل الروايات العفويّة إلى شهادات منظّمة حسب الأصول المهنيّة للتاريخ الشفويّ. تتعاظم حيويّة الرواية الشفويّة لدى فلسطينيّي الداخل الذين يعيشون في "بطن حوت" يبتلع كثيرًا من ذاكرتهم الجماعيّة ويشوّه هُويّتهم الوطنيّة، ولا سيّما أنّ سِنّ 70 % منهم لا تتجاوز الثلاثين. لم يُحْرَم هؤلاء من كثير من تراث أجدادهم الثقافيّ فحسب، بل تُحاك لهم كلَّ يوم مخطَّطاتٌ مُمَنْهَجة ابتغاءَ صياغة هُويّة بديلة هي هُويّة "العربيّ -الإسرائيلي". فمنذ عام 1948، تتسابق المؤسّسات الإسرائيليّة على التفرّد بهم بغية قطع صلاتهم بثقافتهم الأصلانيّة وإبعادهم عن محيطهم القوميّ والحضاريّ فارضةً عليهم طوقًا مُحْكَمًا من الانعزال. متذرّعًا بهاجس أمنيّ مزعوم، شكّلَ نظام الحكم العسكريّ الذي دام قرابة عقدين من الزمن الأداةَ الأولى لتحقيق هذه الغاية؛ إذ لم تكتفِ السلطات الإسرائيلية بفصل "اللحم عن العظم" وقطع أواصر التواصل بين فلسطينيّي الداخل وسائر أبناء شعبهم في الضفّة وغزّة والشتات، بل شَرَعتْ في تطبيق مناهج تعليميّة هدفُها غسلُ دماغهم الثقافيّ، وتغييبُ وعيهم ومن ثَمّ تدجينُهم، تمهيدًا لجعلهم فريسة للسياسة الصهيونيّة الساعية إلى تحييدهم عن قضيّة الشعب الفلسطينيّ والحيلولة دون المشاركة في بَلْوَرة الهُويّة الثقافيّة الجامعة.

منذ النكبة، تنبّه أصحاب القرار في إسرائيل أنّهم ارتكبوا خطأً تاريخيًا حينما أبقَوْا فرعًا من فروع الشجرة الفلسطينيّة التي اجتثّوها فوضعوا الخطط لاحتواء هذا الفرع المتبقّي (نحو 130 ألف نسمة عام 1948) بهدف أَسْرَلَتهم. فقد كان جهاز التعليم من أهمّ وسائل الضبط والسيطرة، حيث إنّ

مستعربين من اليهود الشرقيين عملوا على إعداد مناهج اعتمدت مضامين تقود الى أَسْرَلة المكان وفرض رواية تاريخيّة تغيّر المصطلحات والتسميات. من هنا تتجلّى أهمّيّة الرواية الشفويّة التي تستعيد الأسماء والمصطلحات، وتصوغ تاريخًا مغيّبًا في المناهج الإسرائيليّة. لا شكّ أنّ الرواية الشفويّة تستطيع أن تعيد الذاكرة الى أحداث تحاول المؤسّسة التعليميّة الرسميّة طمسها. على سبيل المثال، ما زالت معظم المدارس العربيّة تغفل إحياء ذكرى النكبة، وذكرى مجزرة كفر قاسم، وذكرى يوم الأرض وغيرها من المناسبات الوطنية. من يتفحّص مناهج التعليم في المدارس العربيّة يلاحظ أنّها تتوسّع في عرض ودرس الأماكن الإسرائيلية مثل الكيبوتسات والموشافيم مهملةً القرى والمدن الفلسطينيّة القائمة والمهجّرة وغير المعترَف بها، ويلاحظ كذلك أنّ أحداثًا تاريخيّة مثل ثورة البُراق والثورة الفلسطينيّة الكبرى عام 1936 وغيرها لا ذكْر لها، كأنّها لم تحدث.

ربّما بقيت الرواية الشفويّة لفلسطينيّي الداخل (بخلاف الرواية الشفويّة لفلسطينيّي الشتات) عفويّة غير منظّمة، وتختلف من أسْرة الى أخرى، ولذا فهي بحاجة إلى عمل دؤوب ينقذ ما يمكن إنقاذه. تبدو هذه المَهَمّة ملحّة بسبب وجود إعلام فلسطينيّ محلّيّ مهمِل في تقدير أهمّيّة الرواية الشفويّة للمحافَظة على ذاكرة جماعيّة وهُويّة وطنيّة؛ فهذا الإعلام يتقن نقد سياسات "التجهيل الإسرائيليّة" أكثر من إيقاد شموع ورعاية مشاريع حقيقيّة تصون الذاكرة وتحمي الهُويّة وترعاها بدلاً من الاكتفاء بالثرثرة والشعار. يجب ألاّ نكتفي بمقولات دراسات تشير إلى فشل المؤسّسات الإسرائيليّة في تحقيق أهداف جهاز التعليم الرسميّ في طمس الهُويّة الفلسطينيّة بل علينا أن ننظّم الرواية الشفويّة لفلسطينيّي الداخل حتّى نستطيع ضمان ثبات هذه الهُويّة وضمان منع هذه المؤسّسات من تحقيق مخطّطات التفرقة والتفتيت والأَسْرَلة والتدجين. عندها، يمكن أن نستخدم الرواية الشفويّة سياجًا حاميًا للذاكرة العامّة وللهُويّة الوطنيّة، ونَطمئنّ على مستقبل لا تَفقد فيه الأجيال القادمة ذاكرتها.

*__وديع عواودة__: كاتب صحفي ورئيس تحرير صحيفة " حديث الناس" وباحث في موضوع الذاكرة الفلسطينية.